

تدخل الأخ نور الدين مزيان
رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
بمجلس النواب
في مناقشة البرنامج الحكومي



الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

23 يناير 2012

**السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة ،
السيدة و السادة الوزراء ،
السيدات و السادة النواب،**

بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي، أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية لتقديم وجهة نظر الفريق بخصوص مضامين هذا البرنامج، الذي نعتبره لبنة أساسية في انطلاق الدخول السياسي، وفق قواعد و مقتضيات حملها الدستور الجديد الذي انخرط فيه حزب الاستقلال بقوة من أجل إنجاحه و إثماره لما فيه خدمة التحول الديمقراطي العميق.

إن البرنامج الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته، يعتبر نتاج و عصاره عمل تشاركي للأحزاب الأربعة المشكلة للحكومة و انطلاقا من برامجها الانتخابية.

هذا البرنامج، الذي نعتبره امتدادا لبرنامج الحكومة السابقة عندما التزم بمواصلة الإصلاحات العميقة و الأوراش الكبرى لما فيه تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يتطلع إليها الشعب المغربي.

هذا البرنامج الذي جعل من قضية استكمال الوحدة الترابية أولوية الأوليات كما أكد على ذلك حزب الاستقلال على الدوام. و بهذه المناسبة، نؤكد على أن مغربية الأقاليم الجنوبية لا رجعة فيها و غير قابلة للتفاوض أو المساومة و نجدد رفضنا المطلق لكل المؤامرات التي تستهدف النيل من حق بلادنا في تثبيت وحدتها الترابية. كما نعبر عن ارتياحنا لتنامي التأييد الدولي للمبادرة المغربية للتفاوض حول إحداث نظام للحكم الذاتي في الصحراء بما يكفل لسكان الأقاليم الجنوبية تدبير شؤونهم بأنفسهم في إطار الجهوية الموسعة التي جاء بها الدستور الجديد. و نهيب بالمنتظم الدولي للتحرك من أجل رفع الحصار عن إخواننا المغاربة المحتجزين في مخيمات تيندوف. الذين يعانون أنواع القهر و التسلط و تمكينهم من حقهم الشرعي في العودة إلى وطنهم المغرب، مع اعتزازنا لما تحقق من مشاريع تنمية بهذه الأقاليم.

كما يؤكد الفريق حق المغرب الثابت في استعادة المدينتين السليبتين: سبتة و مليلية و الجزر المتوسطية، و يدعو اسبانيا إلى الانخراط في مفاوضات مباشرة مع المغرب من أجل استعادة المدينتين و الحرص على احترام معاهدة الصداقة و التعاون و حسن الجوار.

سننطلق في مناقشتنا للبرنامج الحكومي من خلال المحاور الخمسة التالية:

أولا - الهوية الوطنية وتنوع مكوناتها:

السيد الرئيس؛

إن مناقشة هذا المحور يستدعي الوقوف عند النقاط التالية:

أ- الحفاظ على الهوية الوطنية وثوابت الأمة:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشدد على التمسك بثوابت الأمة، و صيانة الهوية المغربية بكل مكوناتها الاجتماعية، والثقافية والدينية، باعتبارها مدخلا أساسيا لضمان الوحدة وصيانة التنوع، وإحدى الدعائم والمرجعيات الراسخة لحزب الاستقلال لكونها سدا منيعا يحول دون المس بكيونة المجتمع المغربي، وشخصيته التي تعتبر أداة لتثبيت حركته وتطوره و ترسيخ قيمه عبر التاريخ.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على ضرورة التشبع بمبادئ الوسطية والاعتدال، كأحدى السبل لتثبيت الأمن الروحي و قيم المواطنة المسؤولة، من خلال التمسك بأحكام الكتاب والسنة و جعل الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع و ما يتطلبه ذلك من تبسيط المفاهيم الإسلامية و نشر قواعدها الراسخة و تفسيرها التفسير الصحيح دون تشويه أو خلط، وذلك من خلال تشجيع الاجتهاد الفقهي والنهوض بدور التعليم العتيق والمساجد والأوقاف في ظل إمارة المؤمنين، لما تلعبه هذه المؤسسات من أدوار أساسية بالغة في مجال التبليغ والإرشاد وإصلاح المجتمع.

و يبقى العمل على مراجعة مقررات التربية الإسلامية و الكتب الدينية سبيلا لخدمة الفكر الإسلامي السامح والمنفتح، وكذا إحداث معهد وطني للفكر الإسلامي يأوي مختلف الدعاة والوعاظ و طلاب الجامعات من مختلف التخصصات يضمن تكويننا علميا بلغات متعددة.

وتعزيزا لقيم المواطنة المسؤولة، نرى أنه من الضروري بلورة إستراتيجية وطنية خاصة بالتربية على الحقوق والتشبع بالقيم المغربية الأصيلة و إحياء وتعميم دروس التربية على المواطنة، بدءا من التعليم الأولي، وتضمين المقررات التربوية محاور جديدة ترمي إلى التعريف بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما أن لوسائل الإعلام مسؤولية في نشر قيم المواطنة، والتربية على حقوق الإنسان، وربط الحقوق بالواجبات.

ب- نهج سياسة لغوية وطنية مندمجة و متعددة الروافد:

السيد الرئيس؛

نثمن عاليا رغبة الحكومة في إطلاق سياسة لغوية مندمجة لتقوية النسيج اللغوي الوطني بالتفعيل الصحيح لمقتضيات الدستور و دعم الإجراءات التشاركية التي تستهدف التعجيل بإصدار القوانين التنظيمية المرتبطة بتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، بما يسمح صيانة الوحدة و ضمان التنوع. مؤكداً على ضرورة تعزيز دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وإذا كان إطلاق السياسة اللغوية في ظل دسترة اللغة الأمازيغية يتطلب وضع قانون تنظيمي لترسيمها، فإننا نرى ضرورة التسريع بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وهيكلته، قبل إصدار القانون الخاص باللغة العربية والقانون التنظيمي للغة الأمازيغية حتى تتمكن مكونات المجلس من المساهمة في صياغة وإخراج النصوص المتعلقة باللغتين معا.

وفي إطار سياسة الانفتاح اللغوي التي ستنهجها الحكومة كمقاربة جديدة لتعزيز التواصل الثقافي وترسيخ أواصر التعاون الاقتصادي، نؤكد على ضرورة عقلنة التعامل مع اللغات الأجنبية كأدوات للتواصل والانفتاح على المحيط الخارجي، مع إعطاء أهمية للغات المتداولة في الأسواق الصاعدة.

ج- ديمقراطية الإعلام العمومي والنهوض بالمجال الثقافي:

السيد الرئيس؛

نثمن بجد ما جاء في البرنامج الحكومي باعتماد سياسة ثقافية وإعلامية و فنية تقوم على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع، بدمقرطة التواصل مع المواطنين، وهو ما يتطلب من الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية، وفي مقدمتها إصلاح وتحرير المشهد السمعي البصري في إطار تدبير محكم، و تطوير قانون الصحافة والنشر، وإعطاء هذه الإصلاحات دفعة قوية لمسايرة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي من خلال مواكبة إعلامية مهنية وشفافة تتابع تدبير الشأن العام بكل تجرد ومسؤولية، كما نسجل التزام الحكومة بإطلاق القناة البرلمانية كأداة لتعزيز العمل البرلماني وتقريبه من المواطنين والمواطنات.

وفي إطار النهوض بالإبداع الثقافي والفني، نقترح وضع مخطط استراتيجي للقطاع من خلال تبني مجموعة من التدابير والميكانزمات، تسمح بإدماج بعد الاقتصاد الثقافي في معادلة التنمية الاقتصادية، حتى نجعل من التنوع الثقافي المغربي بمختلف روافده مصدراً لإنتاج الثروات وإنعاش الشغل.

كما تؤكد على إحداث وكالة وطنية لدعم الإبداع والإنتاج في مجالات الثقافة والفنون، و تفعيل دور الجماعات المحلية، ومجالس المدن في تدبير الشأن الثقافي محليا. وكذا الرفع من نسبة الإنتاج الوطني، وضمان تمثيلية المنظمات الثقافية والفنية والتربوية في مختلف المؤسسات الحقوقية.

هذا علاوة على دعم الكتاب والمؤلفين والفنانين وحماية حقوقهم المادية والمعنوية، في إطار من الحرية والكرامة نشدا لإبداع حر ومسؤول.

كما أن من شأن إحداث متاحف لحفظ التراث الوطني بتعدد روافده، وإحداث جائزة وطنية كبرى في مجالات الفكر والإبداع ذات إشعاع إقليمي ودولي تعزيز مكانة الإنتاج الوطني بشتى تجلياته.

ثانيا- ترسيخ دولة الحق و القانون والحكامة الجيدة

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة ،

السيدة و السادة الوزراء ،

السيدات و السادة النواب،

أ- البعد الدستوري لإرساء دولة الحق والقانون

إن المصادقة على دستور جديد وجد فيه الشعب المغربي ذاته وعلق عليه آمالا كبيرة في تحقيق الإصلاحات الكبرى العميقة في مختلف المجالات، يقتضي التفعيل الأمثل لأحكامه روحا ومنطوقا مادام هذا الأخير ليس غاية في حد ذاته ولا نهاية المطاف، بقدر ما هو وسيلة لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود وأساس متين لتعاقد سياسي جديد من أجل المضي قدما بخطى حثيثة نحو ترسيخ دولة القانون، وإقرار الحكامة الجيدة وإرساء مؤسسات منتخبة ناجعة وذات مصداقية.

السيد الرئيس

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن ترسيخ دولة القانون والمؤسسات يمر حتما عبر التفعيل الحقيقي لأحكام الدستور الذي بمقتضاه يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار نظام ملكية دستورية ديمقراطية، برلمانية، واجتماعية.

إن حزب الاستقلال اعتبر على الدوام أن ترسيخ الصرح الديمقراطي القائم على دولة المؤسسات يمر حتما عبر مؤسسات دستورية على أسس سليمة ونزيهة ذات مصداقية تحظى بثقة الشعب وتعبّر بحق عن إرادته الحرة.

ب- تعزيز حقوق الانسان والحريات العامة

يعتبر حزب الاستقلال أن ترسيخ دولة الحق والقانون يبقى دون معنى في غياب إقرار حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا وتجسيد مضامينها كما كرسها القانون الأسمى الجديد، من خلال التنصيص على الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لتشمل الجيل الجديد من الحقوق.

كما أن توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها الدستور سيظل بدون معنى إذا لم يتم مواجهة التحدي الأكبر المتمثل في التصدي لمختلف أنواع البطالة ومظاهر الإقصاء والهشاشة والفقر والامية وغيرها من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا على أرض الواقع ، وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات العميقة الكفيلة بتيسير أسباب ولوج كل فرد من أفراد المجتمع لهذه الحقوق من عمل منتج، تغطية صحية شاملة، سكن لائق، تعليم نافع، بيئة سليمة، وتنمية منتجة مستدامة، وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن حزب الاستقلال قد ربط على الدوام بين الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

وهذا ما أكد عليه البرنامج الحكومي عبر مواصلة الحكومة للإصلاحات الجوهرية الرامية إلى تحديث المنظومة الحقوقية بما يضمن ممارسة الحقوق والحريات وترسيخها خاصة ما يهم تدعيم المساواة بين الجنسين والسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة.

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي قضية المساواة بين الجنسين إحدى الركائز الأساسية للمواطنة بدون تمييز، وقد خطى المغرب في هذا المجال خطا حثيثة بفضل الإرادة السياسية للحكومات المتعاقبة خلال العشر سنوات الأخيرة حيث تمت المصادقة على استراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، ثم الأجندة الحكومية للمساواة، وتوج ذلك بالمقتضيات الصريحة لدستور 2011 الذي نص على المناصفة ومنع كل أشكال التمييز لذلك نعتبر من الأولويات ما يلي:

- إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز حسب منطوق الدستور، وتنصيبها في أجل أقصاه منتصف الولاية التشريعية الحالية.
- مأسسة آليات التمثيلية النسبية للنساء في مواقع القرار بشكل يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية (الثلث على الأقل في أفق سنة 2015).
- تعميم الولادة تحت المراقبة الطبية (الآن النسبة هي 75 في المائة)
- تحسين مؤشر المساواة بين الجنسين في مجال التمدرس

وفي مجال الأسرة ندعو إلى اعتماد تدابير للتوفيق بين الحياة العملية والحياة الأسرية تمكن الزوجين من تدبير أحوال أسرتهم بشكل يضمن حسن تربية الأطفال ويقلص من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن غياب الأبوين، والتي تشكل كلفة مالية لا يستهان بها على المجتمع.

ج- الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد

السيد الرئيس

لقد أولى البرنامج الحكومي أهمية بالغة لمسألة الحكامة الجيدة بما يضمن تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد من خلال عزم الحكومة الأكد على تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وتكريس استقلاليتها وتفعيل توصيات تقاريرها، وكذا تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات واتخاذ إجراءات لمواجهة الرشوة. مع العلم أنه سبق للفريق الاستقلالي أن تقدم بمقترح قانون يرمي لتفعيل القانون المتعلق بالمفتشية العامة للمالية وجعلها تعمل وفق منطق افتحاصي تدبيري وخارج الأجنداث السياسية.

وحتى يكون لهذا الإصلاح الذي انطلق مع الحكومة السابقة أثره وتجسيدا لمضامين الدستور فيما يخص تحقيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في ولوج المرافق العمومية، والاستفادة من خدماتها كحق دستوري، يقترح الفريق وضع آليات جديدة تعطي لمبدأ المسؤولية والمحاسبة مدلولها الحقيقي بما يضمن محاربة أشكال التمييز في ولوج الخدمات العمومية من خلال مايلي:

- التعجيل بإقرار القانون المتعلق بالحصول على المعلومات والوصول إليها
- ضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية لفائدة المواطنين والمواطنات، في حالات الإضراب عن العمل؛
- توفير وحدات إدارية بجميع الإدارات العمومية بالسهر على حسن استقبال المرتفقين وإرشادهم وتلقي شكاياتهم؛
- مواصلة تبسيط المساطر وتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية؛
- تسهيل الحصول على الوثائق الإدارية عن بعد عبر الانترنت والبريد؛
- ومن أجل محاربة كل أشكال التمييز داخل الإدارة، يرى الفريق ضرورة اتخاذ التدابير التالية:
- وضع إطار قانوني لتجنب كل أشكال تضارب المصالح بين المسؤولين والموظفين من جهة والمرتفقين من جهة أخرى؛
- وضع إطار قانوني وتنظيمي لمكافحة كل أشكال التمييز في -ولوج الوظائف وتحمل المسؤوليات؛

- تدقيق المنظومة القانونية المؤطرة للتقييم والترقي والحركية بالإدارات العمومية؛
 - التعجيل بإعادة النظر في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية بما يضمن الشفافية وإعطاء الأسبقية للمقولة المغربية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات؛
 - التقليل من السلطة التقديرية للإدارة؛
 - إلغاء الاستثناءات بما يضمن تحقيق المساواة بين المواطنين في تطبيق القانون.
- كما أن تجسيد مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، يقتضي محاربة جميع أنواع مظاهر اقتصاد الريع و الإثراء غير المشروع و الامتيازات التي استفادت منها فئة قليلة على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين، بما فيها، بالأساس، رخص مقالع الرمال، رخص نقل المسافرين، و غيرها من الامتيازات.

د- تقوية الديمقراطية المحلية ودعم اللامركزية

السيد الرئيس

لقد آمن حزب الاستقلال على الدوام بأن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق على المستوى الوطني إلا إذا كانت الديمقراطية المحلية قائمة بالفعل و متجسدة في حياة المواطنين من خلال مشاركتهم الفعلية في تدبير الشأن المحلي من أجل تحسين وتطوير شروط عيشهم.

وفي هذا الإطار، جاء البرنامج الحكومي بتصوير واضح المعالم حول الجهوية المتقدمة وتعميق اللامركزية بما يضمن تكريس البعد الدستوري للجهة والجماعات الترابية كخلية أولى للديمقراطية لكونها تساهم في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.

كما ينبغي التعجيل بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالجهات إلى حيز الوجود وكذا إعادة النظر في الميثاق الجماعي والقانون المتعلق بمجالس العمالات والأقاليم والقانون المتعلق باختصاصات العمال وتحديد اختصاصات الولاة، حتى يكون التأطير القانوني في خدمة تفعيل الأمثل للدستور.

ومن أجل أن تكون الجهة قطبا تنمويا مندمجا في خدمة التنمية المتوازنة فإننا في الفريق نقترح التدابير التالية:

1 التعجيل بإحداث صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛

2- التعجيل بإحداث وكالات التنمية تابع لمجالس الجهات؛

3 إبرام برامج تعاقدية بين الحكومة والجهة بهدف تقوية العمق الجهوي والمجالي في المخططات التنموية الوطنية.

وهذا يعني أن الحكومة مطالبة بفتح ورش التقسيم الجهوي عبر إشراك ممثلي السكان في المؤسسات المنتخبة وفي مقدمتها البرلمان ما دام التنظيم الجهوي والتراحي يرتكز على مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

هـ- التعجيل بإصلاح القضاء

السيد الرئيس

إننا في الفريق نؤمن إيمانا راسخا بأن ترسيخ دولة الحق والقانون يقاس بمدى قدرة العدالة على تحقيق الإنصاف والعدل والشفافية يكون فيها القاضي موقنا بأن الجميع سواسية أمام القانون وحده ما دامت السلطة القضائية تعتبر المؤسسة الدستورية الموكول إليها مهمة الائتمان على سمو الدستور وسيادة القانون، وحماية حقوق والتزامات المواطنين. إن حسن تنفيذ مخطط إصلاح القضاء بشكل عميق و شامل يرتبط أساسا بالأداء المسؤول للقضاة و جعل القضاء في خدمة المواطنين و ضمان المحاكمة العادلة كما أكد ذلك البرنامج الحكومي الذي جعل إصلاح القضاء في صدارة أولويات العمل الحكومي بهدف تعزيز المكانة الدستورية للقضاء الذي تم الارتقاء به إلى سلطة مستقلة من خلال تمكين المجلس الأعلى للسلطة القضائية من السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، خاصة في ما يخص استقلاليتهم وتعيينهم و ترقيةهم و تقاعدتهم و تأديبهم.

و هذا يقتضي من الحكومة التعجيل بإخراج النصوص التشريعية المرتبطة بإصلاح القضاء إلى حيز الوجود، بما فيها النظام الأساسي للقضاة، القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التنظيم القضائي للمملكة، إعادة النظر في النصوص القانونية ذات الصلة بما يعزز شروط المحاكمة العادلة ويتلاءم مع الالتزامات الدولية والإقليمية للمغرب في هذا المجال، بما في ذلك المسطرة الجنائية، القانون الجنائي، إعادة النظر في النصوص المرتبطة بتسريع وتيرة إيصال الحقوق إلى أصحابها، إعادة النظر في الخريطة القضائية بما يتلاءم وحاجيات المتقاضين، مراجعة الوضعية المادية والمعنوية للقضاة وأطر العدالة مع العمل على المصاحبة والمواكبة لورش التخليق داخل جهاز العدالة.

كما أن تقوية مراقبة دستورية القوانين و الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية يتطلب التعجيل بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة

الدستورية و سيرها و الإجراءات المتبعة أمامها و وضعية أعضائها، و كذا القانون التنظيمي الذي يحدد الشروط و الإجراءات التي بمقتضاها تنظر المحكمة الدستورية في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون المطبق في النزاع يمس بالحقوق و الحريات التي يضمنها الدستور الجديد على غرار الدول الرائدة في الديمقراطية.

و- تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

السيد الرئيس

إننا نسجل عزم الحكومة على تقوية علاقات التعاون المتبادل و الحوار المستمر بين أعضائها و مكونات البرلمان، أغلبية و معارضة، من أجل تأهيل الترسنة القانونية المرتبطة بالإصلاحات الدستورية الجديدة خلال الولاية التشريعية الحالية كما ينص على ذلك الدستور، خاصة ما يتعلق منها بالقوانين التنظيمية التي يتعدى عددها 16 قانونا تنظيميا و ما لا يقل عن 20 قانونا تأسيسيا وإخراج المؤسسات الدستورية التي يصل عددها إلى عشر مؤسسات.

و هذا يعني أننا، حكومة و برلمانا، مطالبون بتدبير العامل الزمني لصالح إنجاز التحول الديمقراطي الجديد حتى تأخذ خارطة الطريق تفعيل مضامين الدستور مسارها السليم بكل أبعاده السياسية والحقوقية و الاجتماعية و الاقتصادية و الدولية بما يضمن تجاوز متطلبات المرحلة و تحصين المكتسبات.

و من أجل مواصلة تعزيز هذا التعاون المثمر بين السلطتين التشريعية و التنفيذية لما فيه خدمة العمل البرلماني و الحكومي، فلا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين البرلمان من الاطلاع بدوره الدستوري كمصدر وحيد للتشريع و مراقبة الحكومة و جميع المؤسسات و الوكالات العمومية وشركات الدولة و كذا الحرص على إرفاق مشاريع القوانين بمراسيمها التطبيقية عند إحالتها على البرلمان، مع العمل على التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين حتى تصبح للمبادرة التشريعية قوتها و مناعتها، و ذلك من أجل ضمان تحسين الترسنة القانونية و تحيينها و ملاءمتها مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي ومسايرتها للتحويلات الدولية حتى تكون قاطرة للتحول الديمقراطي و رافعة للتنمية.

السيد الرئيس،

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة كمبدأ كرسه الدستور الجديد يقتضي تفعيل جميع الاختصاصات و الصلاحيات التي خولها القانون الأسمى لمجلس النواب

في مجال تقييم و مراقبة عمل الحكومة بشكل دوري و منتظم بدل أن يقتصر الأمر على تقديم حصيلة العمل الحكومي في نهاية الولاية التشريعية كما جاء في البرنامج الحكومي.

هذا يتطلب منا حكومة و برلمانا الحرص على تفعيل دور المراقبة و تقييم السياسات العمومية، أفقيا و قطاعيا، حتى يتمكن الشعب المغربي من خلال مجلس النواب من الاطلاع على مستوى تقدم البرنامج الحكومي و بلورته على أرض الواقع و مدى تطابقه مع الإكراهات الميدانية و معالجة مشاكل المواطنين وقضاياهم و رصد الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ مضمين البرنامج الحكومي.

وهذا ما يتطلب من السيد رئيس الحكومة الحرص على تطبيق أحكام الدستور والحضور مرة في الشهر للجواب على الأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة ومرة في السنة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها ليتمكن من تحليل نتائجها الايجابية والسلبية وتعمق في جوانب قوتها ونواقصها وفتح نقاش واسع حولها واقتراح الإجراءات الكفيلة بالرفع من فعالية البرنامج الحكومي من أجل تجاوب أكبر مع ملفات المواطنين مادام هذا التقييم المستمر والمنتظم سيساهم في تسريع وتيرة الإصلاحات وبلوغ الأهداف المتوخاة منها.

ثالثا - في بناء الاقتصاد الوطني وتنويعه وضمان إنتاجيته و تنافسيته

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة ،

السيدة و السادة الوزراء ،

السيدات و السادة النواب،

لقد توقف البرنامج الحكومي في موضوع إشكال بناء الاقتصاد الوطني وتنويعه وضمان إنتاجيته وتنافسيته عند عدة قطاعات، وحاول الربط وفق منهجية محددة بين إشكالية تحقيق نمو قوي ومستديم يقوم على تقوية الطلب الداخلي من خلال تحسين القدرة الشرائية للمواطن المغربي وتدعيم الاستثمار الخاص والعمومي، وعلى تقوية الطلب الخارجي من خلال الرفع من تنافسية المقاولات المغربية في الأسواق الخارجية.

ولم يغفل البرنامج أن يجعل من سن قواعد جديدة للحكامة ومحاربة المضاربة والريع الاقتصادي والاحتكار كمداخل ضرورية لبلوغ الأهداف التنموية وتوفير الأجواء الاقتصادية والمالية لضمان تنافسية اقتصادنا وإنتاجيته.

إننا متأكدون بأن الحزم في ملفات من هذا النوع مع مراعاة حصول تطور إيجابي في المناخ الاقتصادي الدولي الذي أصبح في أزمة شبه مفتوحة على كل

التكهنات قمينة بإعطاء مصداقية الأرقام المقدمة خاصة بلوغ معدل النمو 5.5% خلال الولاية التشريعية الحالية، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6% وتخفيض البطالة في حدود 8% وضبط نسبة التضخم في حدود 2%.

غير أنه يجب التذكير بأن نسبة النمو تبقى مرتبطة بالوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على الموارد الرئيسية للاقتصاد الوطني، ونخص بالذكر تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وعائدات السياحة ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يبقى رهينا بمدى دعم الطلب الخارجي وتدعيم الاستثمار ودعم سياسة الأوراش الكبرى والرفع من تنافسية المقاولات الوطنية ومدى استفادتها من الأسواق الداخلية من خلال تكريس أسبقيتها في الولوج إلى الصفقات العمومية ودعم وسائل تمويلها تهيئاً لها لاختراق الأسواق الخارجية.

و تجدر الإشارة إلى أن نسبة التضخم المحددة في 2% تبقى مرتبطة بالطرق والسبل التي ستتبعها الحكومة عند فتح بعض الأوراش الإصلاحية التي أكد عليها البرنامج الحكومي من قبيل الإصلاح الضريبي وإصلاح صندوق المقاصة وتحديد مستوى أسعار وتعريف الولوج للخدمات الأساسية ومدى مراعاة ذلك للقدرة الشرائية للمواطنين وكذا إعادة النظر في مستوى التمويل الذاتي للبرامج التعاقدية الموقعة بين الدولة والمؤسسات العمومية.

إن توضيح المنهجية وتحديد الآليات والوسائل المزمع إتباعها بدقة قصد تحقيق هذه المؤشرات يبقى ضرورياً للتأكد من واقعية ونجاعة الاقتراحات والأهداف المذكورة.

وإذ نؤكد على المستوى العملي بأن هذه الأرقام تبقى قريبة من توقعاتنا على المستوى السياسي، بشرط توفر الوسائل التدبيرية كنهج حكامه أفقية تروم ضبط الاختلالات، وإعادة الاعتبار لمفهوم المال العام وحرمته. نشير إلى أن اقتصادنا لا يزال يعاني من إشكالية جوهرية تتعلق بالتوازن النسبي وعدم استقرار معدلات النمو الوطني، حيث لم تسمح هاته الأرقام والمعدلات لبلادنا بعد بالتموقع في مصاف الاقتصاديات الصاعدة ولا بالتجاوب الكلي مع الأعطاب الاجتماعية.

وفي انتظار أن نعود في نقطة لاحقة إلى موضوع العجز الاجتماعي وارتباطه بإشكالية النمو الاقتصادي، يبقى السؤال الكبير المطروح حول كيفات وآليات الرفع من مستوى تنافسية اقتصادنا وإنتاجيته.

ففي هذا الباب لسنا في حاجة إلى التذكير بأننا لم نتمكن بعد من تغطية وارداتنا بصادراتنا ولو في حدود النصف، وأن عجز الميزان التجاري لا تتم تغطيته إلا بالموارد المتأتية من قطاع السياحة وإيرادات المغاربة المقيمين بالخارج.

إن البرنامج قد أعطى أهمية للموضوع والتزم بالعمل على معالجة شمولية للاختلالات الهيكلية الخارجية، خاصة وضعية الميزان التجاري ووضعية الحساب الجاري لميزان الأداءات، ونعتبر كذلك الإجراءات المعلنة لبلوغ هذا الهدف إجراءات جادة وكفيلة بإخراج المغرب من الأزمة المزمنة للميزان التجاري وميزان الأداءات، كنهج سياسة إستباقية إزاء تقلبات أسعار المواد الطاقية والأولية، وتقوية القيمة المضافة للعرض القابل للتصدير وتنويع الأسواق الخارجية.

هذا فيما يخص موضوع تنافسية اقتصادنا وتفاعله مع محيطه الخارجي، والتي لا يمكن أن تستقيم إلا بوضع اليد على مكونات التنافسية الداخلية للنسيج الاقتصادي الوطني من خلال وضع آليات لتمويل الاقتصاد فعالة وناجعة، والتي تبقى رهينة عوامل الإنتاج ومناخ الأعمال وآليات تمويل الاقتصاد الوطني.

فعوامل الإنتاج مرتبطة بالموارد البشرية التي ترتبط بدورها بإشكالية التكوين والمنظومة التربوية عموما، كما تكون مرتبطة بالولوج السهل والسلس إلى التمويل المؤسساتي بدون مضاربة والولوج الى التكنولوجيات الحديثة وتوسيع أفاق البحث العلمي.

أما مناخ أعمال سوي وجاذب فيرتبط عضويا بالعمل على إصلاح القضاء من أجل ضمان العدالة والحكامة وعلاقات اجتماعية سليمة ومحاربة الرشوة بكل تجلياتها والريع الاقتصادي وكل أشكال الزبونية.

وهكذا، يمكن القول أننا مطالبون خلال هذه الولاية بالعمل والتفكير المشترك في كل هذه المكونات الأساسية لإنجاح وتكريس تنافسية اقتصادنا، وبالتالي اتخاذ كل الإجراءات التي تفرض نفسها ومن دون أدنى اعتبار للمقاومات الإيديولوجية أو المصلحية الفئوية الضيقة.

وخدمة لهذا التوجه فقد وجدنا في البرنامج الحكومي الذي ناقشه اليوم أفكارا وتوجهات عامة وأخرى تفصيلية تتم عن وعي الحكومة بهذه الإشكالية.

ولا تفوتنا الفرصة في هذا الباب للوقوف عند النظرة القطاعية للبرنامج، ومنها تعزيز مكانة الفلاحة في التنمية في بعدها العصري والتضامني وخاصة تطوير أساليب جديدة لتمويل صغار الفلاحين وكذلك الاعتناء الاستثنائي بالعالم القروي وإعطاء البعد البيئي المكانة التي يستحقها لتكريس التضامن بين الفئات والأجيال والجهات وجعل الرهانات البيئية في صلب التنمية المستدامة.

نفس الشيء نسجله بالنسبة لمنظور الحكومة في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة في ما يتعلق بتبسيط إنشاء التعاونيات وتثمين منتجاتها والعمل على إيجاد أدوات جديدة لتمويل الاقتصاد الاجتماعي - التضامني ومنها أساسا تسهيل ولوج التعاونيات للصفقات العمومية وإشمالها بالتغطية الصحية. وكذلك الأمر بالنسبة للإجراءات الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ذلك أن فكرة وضع نظام جبائي خاص

بهذه الفئة من المقاولات يقوم على التبسيط ويؤسس على نسب ضريبية ملائمة تبقى فكرة مهمة وكفيلة بتشجيع القطاع غير المهيكل وغير المنظم إلى الالتحاق بقطاع الإنتاج القانوني والشرعي.

إن تنزيل هذه النظرة التنموية القطاعية تنزيلا صحيحا يتطلب عدم إغفال قواعد التجانس والتكامل بين كل هذه السياسيات حتى لا نسقط في سلبيات التنمية القطاعية غير المتكاملة والمتراطة، وفي هذا السياق نتساءل عن حدود التنمية القروية وتقاطعاتها مع باقي القطاعات و الكيفيات والجهات الموكول لها تدبير الصندوق الخاص بتنمية العالم القروي، خاصة وأن الحكومة قد غيّبت التنمية القروية في هيكلتها الجديدة.

السيد الرئيس

وحيث لا يسعنا الوقوف عند كل مضامين المحور الاقتصادي والاقتصاد على ما أثار انتباهنا فقط، نحاول الوقوف قليلا عند بعض الإشكاليات المرتبطة بالميزانية العامة وآليات تمويلها وتمويل الاقتصاد الوطني.

فحول هذه النقطة الأخيرة، يجب التأكيد على أن القطاع البنكي وقطاع التأمينات يستوجبان إصلاحا جذريا وعميقا قصد ضمان انفتاحهما على تمويل الاقتصاد الوطني بعيدا عن الممارسات الحالية التي تركز وضعها لا يكفل مساهمته في تمويل قطاعات هامة بالشكل المطلوب، وهذا الأمر يدعو إلى إعادة النظر في نسبة التغطيات البنكية للقطاع الاقتصادي وكذلك كيفية دعم الادخار ووضع آليات الرقابة، مع إعادة النظر في دور بنك المغرب.

أما فيما يخص تمويل الميزانية العامة للدولة، كنا دائما مهتمين في فريقنا بضرورة إصلاح بنيتها، والبحث في إمكانية الرفع من مواردها الذاتية، وترشيد أوجه الصرف العمومي.

وفي هذا الصدد أنتهز هذه الفرصة للتذكير أن فريقنا قد سبق ووضع مقترح قانون يرمي إلى تعديل القانون التنظيمي للمالية وذلك منذ الولاية التشريعية ما قبل الأخيرة.

وإذ نذكر بهذا الأمر، نعتبر إعلان البرنامج عن اعتماد هيكلية جديدة لميزانية الدولة يجعلها تنبني أساسا على محاور السياسات العمومية بدل الاكتفاء بتوزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات الوزارية، إجراءا مهما وضروريا ومستعجلا لأننا نعتبر هذا الأمر كمدخل أساسي لإرساء حكمة جيدة للمالية العمومية، هذا بالإضافة إلى إقران برمجة الاعتمادات المالية بوضع مؤشرات قياس إنجاز كل برنامج وصرف كل اعتماد مالي، كقاعدة أولية وأساسية لتقييم السياسات العامة والتأكد من نجاعتها.

و في هذا الصدد، نرى ضرورة إعادة النظر في كل بنيات وآليات تدبير المال العام، بما في ذلك ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة و المؤسسات العمومية إلى جانب ميزانية الدولة، مع إخضاع كل هذه المكونات والجهات الأخرى المستفيدة من دعم الدولة للمحاسبة والانسجام مع أهداف ومضامين البرنامج الحكومي ضماناً للالتقائية والنجاعة، وكذلك إلى قواعد موحدة للمراقبة و التقييم و المحاسبة.

أما على مستوى آليات تمويل الميزانية، نسجل الإجراء المسطر في البرنامج و الرامي إلى إصلاح المنظومة الضريبية في أفق تحقيق العدالة الضريبية و الرفع من مردودية النظام الجبائي العام.

لقد كنا دائماً، في الفريق الاستقلالي، من الدعاة إلى جعل الضرائب و الرسوم أهم عنصر تمويلي للميزانية بدل المداخيل الاستثنائية المحصلة من بيع المنشآت العامة أو القروض، و لذلك نعتبر أن أحد المداخل لبلوغ هذا الهدف يكمن في إصلاح المنظومة الضريبية في شموليتها في اتجاه ترسيخ العدالة الاجتماعية و النجاعة المالية التمويلية لهذه الأداة، على اعتبار أن تأخذ الضرائب المباشرة مكانة متميزة حجماً و أداءً مقارنة مع الضرائب غير المباشرة داخل هاته البنية.

و تماشياً مع روح البرنامج في التعامل مع هذا الملف، نتساءل عن إمكانيات الإصلاح المرتقب و حدوده؟

و حتى لا نطيل في هذا الموضوع، و الذي ستكون لنا فرصة أخرى لمناقشته بمناسبة أول قانون مالي لهذه الحكومة، نقف بشكل مختصر جداً عند موضوع مردودية الآلية الضريبية في علاقة بدورها التحفيزي في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. و نتساءل عن مدى مردودية النفقات الجبائية.

إن هذه الإجراءات الاستثنائية أصبحت تمس كل أنواع الضرائب و الرسوم بنسب متفاوتة تصل كلفتها إلى أكثر من 18 % من مجموع الدخول المالية المتأتية من الموارد الضريبية.

و إن كنا نؤمن بأن للضرائب دوراً تمويلياً مباشراً و آخر غير مباشر على سبيل تدخل الدولة في التشجيع الاقتصادي و الاجتماعي، غير أن هذا الدور قد يخرج عن الفلسفة المؤسسة له ليصبح ريعاً ضريبياً يضاف لباقي مظاهر الريع التي تسيء إلى اقتصادنا و إلى مفهوم العدالة الضريبية.

و في أفق البحث عن تحقيق العدالة الضريبية الحقيقية، ننتظر من الحكومة القيام بتقييم علمي لكل النفقات الجبائية المعمول بها و مساءلتها من منطلق فعاليتها و نجاعتها.

و في إطار العدالة الضريبية المتوخاة أيضا، نود أن نقف عند إعادة النظر في إخضاع القطاع الفلاحي للضريبة، بالذهاب أبعد من فتح نقاش في الموضوع إلى تحديد تاريخ محدد للقيام بذلك، لا يتعدى السنة المالية 2013، مع ضمان استمرار الإعفاء لفئة الفلاحين الصغار والفلاحة المعيشية بصفة عامة.

نفس الشيء نؤكد عليه بالنسبة للإنفاق العمومي اعتبارا للوضعية المالية للدولة، لا بد من التأكيد على سبل ترشيد النفقات وخاصة تلك المرتبطة بنمط عيش الإدارة ومنتساءل عن الكيفية التي ستتعاطى بها الحكومة مع هذا النوع من المصاريف لجعلها تتماشى مع مستوى انتاجية الإدارة المغربية.

إن تحسين الدخل العمومية و ترشيد النفقات و المحاسبة الدقيقة لكل أوجه الصرف العمومي، هي سبيلنا لتوفير الموارد الضرورية من أجل التجاوب مع العجز الاجتماعي و الحد من الهشاشة و الاختلالات في القطاعات الاجتماعية.

رابعا- الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وضمانها

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء

السيدات والسادة النواب

بعدها تطرقنا في المحور الثالث إلى رأينا ونظرتنا في الشق الاقتصادي والذي بالضرورة ينعكس بقوة على باقي الجوانب ومنها الجانب الاجتماعي، فإن الاقتصاد القوي يمكن في خلق ديناميكية اجتماعية قوية تمس جميع فئات الشعب المغربي خاصة المحرومة منها، حيث أن السؤال الذي يتبادر على ذهن اليوم هو ما العمل إزاء تزاخم المطالب الاجتماعية التي تعبر عن حاجة الفئات المحرومة من المغاربة وصعوبة أوضاعها المعيشية؟

لقد تطرق البرنامج الحكومي المعروف علينا في شقه الاجتماعي إلى إجراءات متعددة واعدة تهم الفئات الاجتماعية خاصة المحرومة منها، حيث أن من شأن تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين مستوى العيش لذوي الدخل المحدود، تثبيت المكتسبات الاجتماعية التي باشرتها الحكومة السابقة من خلال الدعم المادي والإجرائي حيث خصصت في قوانينها المالية أكثر من 50% منها للقطاعات الاجتماعية، علما أن التدابير الاجتماعية من وجهة نظرنا في حزب الاستقلال ذي الفلسفة التعادلية تعد تفاعلا حقيقيا مع انتظارات المواطنين الذين يتوقون إلى تحقيقها في مجالات الشغل والصحة والتعليم والسكن وتوفير شروط الحياة الكريمة ورفع الظلم ومظاهر الحرمان والإقصاء خاصة ساكنة العالم القروي والأحياء الهامشية.

1- على مستوى التعليم:

لقد أولى المغرب أهمية كبرى للمسألة التعليمية واعتبرها دائما القضية الثانية بعد الوحدة الترابية واعتمد العديد من الإجراءات والتدابير.

لقد أثبت التقييم الموضوعي و الجريئ لسياستنا التعليمية عجزها عن مواكبة إصلاح المنظومة التعليمية. لذا ندعو إلى تطوير الجهد الحكومي في ميدان التعليم من خلال التركيز على الحكامة وجودة النظام التعليمي بما يستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب تعميمه وتأهيل المؤسسات التعليمية وتحسين وضعية الأطر التربوية والإدارية.

كما نؤكد على ضرورة استمرار الإجراءات ذات الطبيعة الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة السابقة من خلال الدعم المباشر للأسر المعوزة وربط ذلك بتعليم أبنائها خاصة بالعالم القروي، بما يضمن الحد من الهدر المدرسي. وتوسيع التغطية المجالية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات الابتدائية والثانوية والإعدادية وتقريب المدرسة ومجموعات المدارس بالعالم القروي.

إن تحقيق جودة التعليم يتطلب بالضرورة القصوى تعزيز الكفاءات والتأطير وتقييم مختلف المتدخلين وترشيد الموارد البشرية، ومنح المؤسسة التعليمية سلطة فعلية في القرار واستقلالية فاعلة في التدبير من خلال اللامركزية في التدبير لتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات والمبادرات والتقييم المنتظم لمنتوج المؤسسات وانفتاحها على محيطها، كما ندعو القطاع الخاص إلى تكثيف أدواره في هذا المجال ونتمن تضمين البرنامج الحكومي لمقترح حزبنا بضرورة استقلال القطاع الخاص في موارده البشرية عن التعليم العمومي.

إن الحديث عن المسألة التعليمية يقودنا إلى الحديث عن ظاهرة الأمية التي تشكل هاجسا أساسيا لكل مجتمع يسعى إلى التطور والرقى، حيث ركز البرنامج الحكومي على ضرورة تخفيض نسبتها إلى حدود 20 %، و في هذا الصدد فإن الإسراع بتفعيل القانون الذي تمت المصادقة عليه خلال الولاية السابقة والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحو الأمية من شأنه تعزيز الآليات الناجعة للقضاء على الظاهرة في إطار تدبير مؤسساتي محكم.

2- على المستوى الصحي:

السيد الرئيس

إننا مؤمنون في فريقنا بأن توفير الصحة للجميع يعتبر واجبا وطنيا ومسؤولية على عاتق الحكومة لتوفير الحق في التطبيب والتداوي من خلال الولوج للخدمات الصحية للمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، وهو ما يتطلب الرفع من جودة الرعاية الطبية عن طريق مواصلة الجهد وتحسين الإستراتيجية الوطنية في هذا الميدان عبر تعزيز البنيات الاستشفائية والمراكز الصحية

بالموارد البشرية المتخصصة الكفأة والتجهيزات الطبية، والعمل على توسيع قاعدة الاستشفاء خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

كما ندعو إلى ضرورة تقريب هذه الخدمة من المواطنين عبر الحد من الفوراق الجهوية خاصة في مجال إنشاء مستشفيات جامعية جديدة في أفق 2016، وإحداث نظام فعال للإنقاذ والمستعجلات على الصعيد الوطني، وتركيز الجهود من أجل تحسين الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات العمومية، ووضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق، واعتماد نظام معلوماتي لتحديد المواعيد في المؤسسات الاستشفائية وفق ضوابط شفافة ومنصفة تحد من المحسوبية والرشوة في الولوج إلى العلاج والخدمات الطبية.

لقد قامت الحكومة السابقة بمبادرات مهمة في هذا الميدان الاجتماعي، تجسيدا لمقاربة التكافل والحق في الصحة للجميع . لذا ندعو إلى تسريع وتيرة تعميم نظام التغطية الصحية الأساسية RAMED في سائر التراب الوطني في أجل أقصاه نهاية السنة الحالية، وتوسيعها لتشمل أيضا مختلف المهن الحرة.

مع العمل سن سياسة دوائية تضمن للمواطنين الحق في تناول الأدوية بأثمان مناسبة تسجيب لقدراتهم الشرائية. مع تعميم استعمال الأدوية الجنيسة، دون إغفال أهمية مرافقة جودة الخدمات وتكالبها بالمصحات الخصوصية.

3- على مستوى السكن:

السيد الرئيس

نسجل التزام البرنامج الحكومي بمواصلة تقليص العجز السكني ليصل إلى 400 ألف وحدة سكنية، لذا ندعو إلى تكثيف جهود القطاعين الخاص والعام من أجل إنجاز البرامج السكنية ببلدنا ونقترح في هذا الإطار بضرورة إلزام المنعشين العموميين بتخصيص 50% من مشاريعهم للسكن منخفض التكلفة (140 000 درهم) الموجهة للفئات المعوزة وإعطاء هذه الفئة من المواطنين الأسبقية في عمليات تعبئة العقار العمومي بما فيها دعم السكن الاجتماعي (250.000 درهم) مع الحرص على البعد الجمالي والتناسق للمشاريع السكنية، والإسراع بإخراج القانون المنظم للعلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري بغرض تشجيع إدراج المساكن الشاغرة المغلقة في سوق الكراء.

كما نتمنى أن تعطي الحكومة أهمية قصوى لإعداد التراب الوطني وفق نظرة شمولية ومندمجة مع باقي القطاعات الوزارية.

إن محاربة الهجرة القروية تقتضي سن سياسة للبناء تستجيب لخصوصيات البادية المغربية ومتطلبات تنميتها العمرانية بما في ذلك استثناء ساكنة العالم

القروي الجاري بها العمل في المجال الحضري، وتمكين هذه الساكنة من الاستفادة من برامج السكن الاجتماعي (140.000 درهم).

4- على مستوى التشغيل:

السيد الرئيس

لقد التزم البرنامج الحكومي في هذا الصدد بتخفيض معدل البطالة إلى 8% في أفق 2016 كما تحدث عن تدابير تأطيرية للمعطلين طويلي الأمد وتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل وهي إجراءات طموحة من شأنها التخفيف من حدة البطالة.

ولا تفوتنا الفرصة للتبويه بالمجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة السابقة في مجال تشغيل المعطلين من حاملي الشهادات في ظل أزمة عالمية خانقة ووضعية مالية صعبة أيضا حيث تم إحداث 71 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية أي بمعدل 17 ألف منصب في السنة في الوقت الذي لم يكن يتجاوز 7000 منصب في الحكومات السابقة دون الحديث عن 120 ألف منصب شغل في القطاع الخاص بفضل مضاعفة الاستثمار العمومي وتشجيع المقاولات.

لذا نؤكد على ضرورة التزام الحكومة بإحداث 20 ألف منصب شغل سنويا بالقطاع العام مع إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات العليا تماشيا مع برنامجنا الانتخابي.

كما أن تحسيس القطاع الخاص بمسؤوليته في مجال التشغيل وملائمة ظروف العمل به من شأنه أن يعطي الضمانات الكفيلة والثقة للباحثين عن الشغل.

5- على مستوى الحوار الاجتماعي:

ندعو إلى مأسسة الحوار الاجتماعي و دوره في بلورة تصور توافقي يوازن بين مصالح الأجراء و المؤسسات الإنتاجية بما يضمن التطبيق الشامل لجميع الالتزامات المتضمنة بالاتفاقات السابقة مع الشركاء الاجتماعيين في الآجال المتفق عليها و كذلك الشروع الجدي و بجدولة زمنية مقبولة في إتمام و تفعيل المنظومة القانونية لمدونة الشغل و إخراج النصوص القانونية المتعلقة بممارسة حق الإضراب و المتعلقة بالنقابات المهنية و القانون المتعلق بالصحة و السلامة المهنية و تسريع وثيرة إخراج مختلف الأنظمة الأساسية لشرائح محددة من الموظفين و التي ما زالت عالقة و رهينة مساطر إدارية ينبغي إعادة النظر فيها ضمنا لروح التوافق و دعما للحقوق الأساسية لهذه الشرائح و توطيدا للاستقرار داخل الإدارات و الحد من تعطيل مصالح المواطنين.

لقد أولى حزبنا راهنية قصوى دعم الطبقة الوسطى كشريحة تضم جميع الفئات، لما تشكله من قاعدة التوازن و الاستقرار سواء من حيث البعد الاجتماعي أو البعد القيمي أو البعد الاقتصادي أو البعد السياسي لذلك فالميثاق الاجتماعي الذي يجب بلورته يجب أن يتوخى :

- جعل الطبقة المتوسطة القاعدة الأوسع للمجتمع من خلال تحقيق الارتقاء الاجتماعي عبر محاربة التوريث الجيلي للفقير، الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم والمعرفة وملاءمة التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي والاستراتيجيات القطاعية.
- الحفاظ وتقوية الطبقة المتوسطة عن طريق حماية القدرة الشرائية بتحسين الدخل والتحكم في الأسعار، وضمان الحماية الاجتماعية من خلال التغطية الصحية الشاملة لمختلف الفئات السوسيو-مهنية المتوسطة وتنويع وتحسين العرض السكني الموجه إلى الطبقة المتوسطة.

7- على مستوى قضايا الشباب الرياضة.

السيد الرئيس

من حسن الصدق تتزامن جلستنا هذه ومنتخبنا الوطني يستعد بعد ساعات قليلة لإجراء أولى مبارياته ضمن الاقصائيات الإفريقية وككل المغاربة ندعو لفريقنا الوطني بالنصر وإدخال البهجة على قلوب المغاربة، وكما لا يخفى على الجميع لقد كان بلدنا من الرواد في عدة رياضات ومحافل دولية لكن مع الأسف وخلال السنوات الأخيرة لا حظنا بعض التراجع.

وهو ما يستوجب إعادة النظر بشكل جذري في سياستنا الرياضية والتي يجب أن تنطلق من الناشئة ومن فرق الأحياء والارتقاء بملاعب القرب ودور الشباب وهو ما يتطلب من الحكومة السعي إلى إنشاء نوادي رياضية في جميع مناطق البلاد لتأطير الشباب المغربي، والنهوض بالأندية الوطنية عن طريق تقديم الدعم المادي و اللوجستيكي ودعم الفيدراليات ومصاحبة الأندية في تطبيق القانون الجديد لاحترافية النوادي، و تشييد عدة مراكز رياضية كبرى وأكاديميات لتعزيز النخبة الرياضية، والعمل أيضا على تنمية الرياضة المدرسية، عن طريق إحداث بطولات رياضية مدرسية على الصعيد الوطني وإبرازها إعلاميا باعتبارها قاطرة للرياضة المغربية، ومواصلة التجربة الناجحة في إحداث المركبات السوسيو رياضية لتصل إلى 1000 بحلول 2016.

8- على مستوى صندوق المقاصة.

السيد الرئيس

لقد جسد صندوق المقاصة آلية من آليات الحماية الاجتماعية للمواطنين عبر تحمله دعم المواد الأساسية الاستهلاكية وقد تحمل خلال السنوات الأخيرة ضغطا كبيرا بسبب انعكاسات الأزمة العالمية وارتفاع المواد الأولية دوليا، حيث مكنت تدخلاته من عدم الزيادة في أسعار بعض المواد الاستهلاكية على القدرة الشرائية للمواطنين محافظا بذلك على السلم الاجتماعي ببلادنا.

إن الفريق الاستقلالي مؤمن جدا بضرورة الإبقاء على صندوق المقاصة كآلية من آليات حماية القدرة الشرائية للمواطنين البسطاء، وعليه فإننا نرى بضرورة الإسراع العملي في إصلاح صندوق المقاصة عبر آليات كفيلة بوصول الدعم إلى مستحقيه.

وندعو في هذا الإطار إلى اعتماد مقترح الحزب بإنشاء صندوق للتضامن الذي سيمكن من تخفيف الضغط المالي على صندوق المقاصة عبر مساهمة بعض الفئات الميسورة في تمويله.

خامسا - تعزيز مكانة المغرب في محيطه الإقليمي و الجهوي والدولي

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة ،

السيدة و السادة الوزراء ،

السيدات و السادة النواب،

تعد السياسة الخارجية للمغرب من بين أهم الجوانب التي تعاطى معها البرنامج، و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. تقوية المحيط الجيو - سياسي و الاقتصادي للمغرب:

يُخصوص المحيط الجيو اقتصادي و السياسي، يرى الفريق النيابي الاستقلالي أن تقوية موقع المغرب في التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية يجب أن تتم من خلال أربعة فضاءات جغرافية أساسية، هي:

- أولا، السعي لتحقيق الاندماج المغاربي باعتباره خيارا استراتيجيا (كما جاء في ديباجة الدستور). وحاجة ملحة، بدءا بإقامة تكتل اقتصادي كفيل بمواجهة تحديات التنافسية والعولمة وتداعيات الأزمة العالمية؛
- ثانيا، تقوية وتعزيز علاقات المغرب التقليدية مع العالم العربي والإسلامي، و تعميق أواصر الانتماء إليها و توطيد وشائج الأخوة و التضامن مع شعوبها الشقيقة (ديباجة الدستور)، وإعطائها بعدا ملموسا في شكل مبادرات عملية تتفاعل مع التحولات التي تشهدها المنطقة والعالم، وتقوية القدرات

التفاوضية للدول العربية والإسلامية في مواجهة التكتلات الإقليمية والقارية والدولية، ورفع تحديات الأمن والسلم والتنمية المستدامة؛

▪ ثالثاً، مواصلة تعزيز التعاون و التضامن مع الشعوب و البلدان الإفريقية على مختلف مستوياتها السياسية والثقافية والإنسانية، باعتبارها العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي، مع إعطاء أهمية متزايدة للمجال الاقتصادي، بانفتاح أكبر على القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين الفاعلين المغاربة والأفارقة؛

▪ رابعاً دعم الشراكة المتميزة مع الشركاء التقليديين للمغرب وتطويره والتعاون الإيجابي مع الفضاء الأورو- متوسطي الذي ينبغي أن يبنى على تدعيم التنمية والاندماج والديمقراطية، وليس التركيز فقط على محاربة الهجرة والمخدرات والأصولية.

و للتفاعل بشكل إيجابي و ملموس مع محيط المغرب و شركائه السياسيين والاقتصاديين، و مع المجتمع الدولي، يدعو الفريق إلى تنشيط العمل القنصلي في المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية، وإعادة توجيه تحركات الدبلوماسية المغربية وفقاً لمستلزمات النهوض بالقضايا الحيوية للبلاد وبالاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الخارجية وتبوأ المغرب مكانة متميزة كوسيط بين الغرب و العالم الإسلامي.

2. شؤون الحالية

لقد أولى البرنامج الحكومي أهمية كبيرة لقضايا الحالية المغربية المقيمة بالخارج نظراً لما تضرع به من أدوار اقتصادية ودبلوماسية مهمة من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني والدفاع عن القضايا الحيوية للمغرب، و ما يتطلب ذلك من ضرورة إشراكهم في الحياة السياسية و تمثيلهم في المؤسسات المنتخبة، و في مقدمتها البرلمان، و رد الاعتبار لهذه الشريحة من المواطنين من خلال تبوئهم المكانة التي يجب أن يحضوا بها من طرف وطنهم، و ذلك عبر تمكينهم من تحسين خدمات القرب بالخارج والداخل، وتحسينهم من التيارات الدخيلة حفاظاً على هويتهم المغربية، الإسلامية، العربية و الأمازيغية.

خاتمة

من خلال ما سبق، يعلن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تأييده لمضامين البرنامج الحكومي والتصويت لصالحه لكونه يفتح آمالاً واعدة للمغاربة في تحقيق الإصلاحات العميقة المنشودة، لأنه ينسجم مع مضامين البرنامج الانتخابي الذي على أساسه صوت المغاربة على مرشحي حزب الاستقلال ليحتل المكانة اللائقة به في المشهد السياسي وممكننا الشعب المغربي من

المشاركة في الحكومة قصد مواصلة الإصلاحات والاوراش الكبرى التي انطلقت مع الحكومة السابقة،

لكونه يتضمن إجراءات عملية ومضبوطة وأهداف محددة، الأمر الذي يتطلب منكم السيد رئيس الحكومة العمل على ترجمة وتحويل مضامين برنامجكم الحكومي إلى مجموعة من المؤشرات المرقمة ، المهيكلة حسب المحاور الخمسة ، على أن يتم تقسيم كل محور إلى مواضيع متعددة ويتم بالنسبة لكل موضوع ، تحديد الأهداف المرقمة ومصاحبتها بالجدولة الزمنية المتعلقة بتواريخ تحقيقها على غرار ما قامت به الحكومة السابقة حين نشرت حصيلتها على شكل موقع إلكتروني أطلق عليه اسم " مكاسب " وهو عبارة عن مؤشرات مرقمة وموضوعية مكنت من تقييم العمل الحكومي السابق بكل وضوح وشفافية، لتشكل بذلك هذه التجربة خطوة جديدة في تقديم الحصيلة والمحاسبة وتحقيق الحكامة الجيدة والارتقاء بحكامة الشأن العام إلى ما عبرتم عنه في برنامجكم من ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة ، حتى تتمكن من ربح رهان التحديات التي تتطلبها المرحلة الراهنة .

وسيظل حزب الاستقلال حريصا على مواصلة العمل الدؤوب لبناء الصرح الديمقراطي المتقدم المنشود بروح الثقة في المستقبل بعيدا عن نزوعات التئيس والعدمية والممارسات التقليدية المشينة إخلاصا للوطن والشعب والدين الإسلامي الحنيف.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون".

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.